



المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2000/105  
20 January 2000  
ARABIC  
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان  
الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني  
في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١	..... مقدمة
٣	٤٨-٢	..... برنامج التعاون التقني في عام ١٩٩٩
٣	٤-٢	..... أ- اتجاه السياسة العامة
		..... ب- استعراض أنشطة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان على صعيد
٣	٨-٥	..... المنظومة
٥	١٦-٩	..... جيم - تشخيص المشاريع وصياغتها وتقييمها والموافقة عليها
٦	٢٤-١٧	..... دال - طرائق التنفيذ
٩	٢٧-٢٥	..... هاء - الرصيد والتقييم والدروس المستفادة
٩	٤٢-٢٨	..... واو - المجالات الموضوعية
		..... زاي - إدماج البعد الجنساني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في
١٣	٤٣	..... برنامج التعاون التقني
١٣	٤٨-٤٤	..... حاء - التنظيم والإدارة والتمويل
١٤	٦٨-٤٩	..... ثانيًا - أنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٩
١٤	٤٩	..... أ- المشاريع المستكملة
١٦	٥٨-٥٠	..... باء - المشاريع قيد التنفيذ
٣٣	٦٥-٥٩	..... جيم - مشاريع التعاون التقني التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة
٣٥	٦٨-٦٦	..... دال - الطلبات الجديدة الواردة
٣٧		..... المرفق: ميزانية صندوق التبرعات للتعاون التقني

### مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٧/١٩٩٨ و٧٣/١٩٩٩ من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً تحليلياً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين عن التقدم المحرز والانجازات الملموسة، فضلاً عن العقبات القائمة، في تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وعن تشغيل وإدارة صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويقدم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.

### أولاً - برنامج التعاون التقني في عام ١٩٩٩

#### ألف - اتجاه السياسة العامة

٢- يدعم برنامج التعاون التقني في مفوضية حقوق الإنسان البلدان في تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي لإدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية وبناء طاقات وطنية مستدامة لتنفيذ هذه المعايير وكفالة احترام حقوق الإنسان.

٣- ويتم تنفيذ البرنامج بناء على طلب من الحكومة المعنية. وتجري صياغة المشاريع وتنفيذها بأوسع قدر ممكن من اشتراك جميع عناصر المجتمعات الوطنية بما فيها المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية وكذلك السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في الحكومة. ويتم تنفيذ البرنامج في إطار متابعة أهداف التنمية الوطنية والبرامج الوطنية والمساعدة التي تنسقها منظومة الأمم المتحدة دعماً لهذه الأهداف.

٤- ومن بين مجالات النتائج الرئيسية التي عينتها المفوضية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ تستحق المجالات التالية اهتماماً خاصاً في إطار برنامج التعاون التقني: بناء الطاقة الوطنية لتطوير الاستراتيجيات والهياكل اللازمة لحقوق الإنسان؛ والتعليم في ميدان حقوق الإنسان؛ ورسم طريق جديد لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛ والعنصرية؛ وحقوق الشعوب الأصلية؛ والاتجار في النساء والأطفال، ونوع الجنس وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة؛ وحقوق الطفل؛ والقانون الإنساني وحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان وقطاع الشركات؛ ووضع السياسة للأنشطة المقبلة في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز الأنشطة القائمة.

#### باء - استعراض أنشطة التعاون التقني في ميدان

#### حقوق الإنسان على صعيد المنظومة

٥- اتباعاً لتوصية الأمين العام الواردة في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) وإضافاته) اضطلعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بأعمال تحليل

المساعدة التقنية المقدمة من كيانات الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان من أجل صياغة اقتراحات لتحسين تكامل الإجراءات والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء على السواء.

٦- ويمكن تعيين الاستنتاجات المحورية التالية من هذا التحليل:

(أ) يستمر اهتمام الدول الأعضاء بالحصول على مساعدة تقنية في مجال حقوق الإنسان في التزايد. ويتطلب هذا استجابة على صعيد منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) وبالإضافة إلى برنامج حقوق الإنسان الذي تنفذه الأمم المتحدة، يتزايد عدد الوكالات والبرامج التي تقدم مساعدة تتصل بحقوق الإنسان، بما في ذلك مجالات التنمية المستدامة وسلامة أسلوب الحكم وسيادة القانون والموارد البشرية وحماية المجموعات المستضعفة ومنع/حل المنازعات وتدبير بناء الثقة. ويدرك جميع المشاركين في الاستعراض تقريباً الروابط القوية بين أعمال ولاياتهم وحقوق الإنسان؛

(ج) يتزايد اهتمام وكالات وبرامج الأمم المتحدة بمنهجية حقوق الإنسان. ويطبق بعضها "نهج الاستناد إلى الحقوق" في أنشطتها، وخاصة في صدد المشاريع المتصلة بالتنمية المستدامة. ولكن الأمر لا يزال يتطلب اتخاذ تدابير هامة لكفالة اتباع نهج متماسك تجاه حقوق الإنسان في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تشترك الوكالات والبرامج كلها في الاقتناع بأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان يتطلب تعاوناً وثيقاً على مستوى المنظومة وتبادل المعلومات والخبرات الفنية وزيادة انتظام التنسيق لتحقيق الاستفادة الكاملة من الإمكانيات القائمة. وينبغي دعم ذلك بتدابير تنظيمية ملائمة وتدريب على مستوى المنظومة وكذلك تكوين مفهوم يعتبر المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان جزءاً من الاستجابة الشاملة من الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان؛

(هـ) ينبغي تقوية التعاون والتنسيق في المقر وعلى الصعيد القطري معاً. وقد أصبحت أهمية هذا الصعيد الأخير موضع اعتراف واسع. وينبغي أن يصبح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك الأدوات التي تشمل التقييم القطري المشترك ومذكرات الاستراتيجية القطرية، وسيلة هامة لتحسين التعاون والتنسيق في ميدان حقوق المساعدة الإنسانية المتصلة بحقوق الإنسان.

٧- ويوصي التحليل بأن تعقد المفوضة السامية لحقوق الإنسان حلقات عمل على الصعيد الإقليمي تضم شركاء الأمم المتحدة الناشطين في هذا المجال. وينبغي لحلقات العمل هذه أن تضع سياسات وتدابير عملية لكفالة اتباع نهج متناسق في معالجة حقوق الإنسان ووضع منهجية دائمة للعمل والتعاون وتوسيع طاقات تقديم المساعدة المتصلة بحقوق الإنسان وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وبالتالي فعالية الاستجابات لاحتياجات فعلية على أرض الواقع.

٨- وبادرت المفوضية إلى متابعة التوصيات بالدخول في مشاورات بين الوكالات في جنيف وتشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات لإعداد برنامج متابعة يشمل الأنشطة على الصعيد الإقليمي وصعيد المقر.

#### جيم - تشخيص المشاريع وصياغتها وتقييمها والموافقة عليها

٩- يوضع برنامج التعاون التقني للمفوضية باتباع إجراءات محددة تشمل المراحل التالية: تقديم الطلب وتقديم الاحتياجات وصياغة المشروع وتقديم الجدوى والموافقة والتنفيذ والرصد والتقييم.

١٠- الطلب. تبدأ مشاريع التعاون التقني على الصعيد الوطني بطلب رسمي من الحكومة المعنية.

١١- تقدير الاحتياجات. بعد تلقي أي طلب تجري دراسة جدوى المشروع مع مراعاة توصيات أجهزة وهيئات حقوق الإنسان المختصة في الأمم المتحدة، بما فيها التوصيات ذات الصلة من هيئات وآليات الأمم المتحدة وكذلك مراعاة توفر الموارد. وإذا توصلت هذه العملية إلى نتيجة ايجابية فعندئذ يتم عادة إرسال بعثة لتقدير الاحتياجات إلى الميدان لتعيين مجالات الأولوية لمشروع محتمل في مجال حقوق الإنسان. ويجتمع فريق تقدير الاحتياجات مع جميع الأطراف المهتمة، الحكومية وغير الحكومية على السواء، ومع الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الأخرى ويجمع كل ما هو متاح من الوثائق والتشريعات ذات الصلة. ويتضمن التقرير تحليلاً وتقديراً للاحتياجات التي تم تعيينها كما يتضمن اقتراحات بالإجراءات المطلوبة. وهذا التقدير جوهري لتفصيل المشاريع حسب الاحتياجات المحددة للبلد الذي تقدم بالطلب.

١٢- صياغة المشروع. تجري صياغة مشروع التعاون التقني كنتيجة للأولويات التي تم تعيينها وتوفر الموارد. ويسعى البرنامج إلى إقامة شراكة لتحقيق تغيير ايجابي. ومن خلال الحوار يتم توصيف المشروع في إطار حدود رسالة البرنامج وأهدافه وغاياته وأولوياته والموارد المالية المحدودة. وإذا استلزم الأمر الحصول على معلومات إضافية أو مزيد من المناقشات لتهديب استراتيجية المشروع فقد يتم إرسال بعثة لصياغة المشروع. ومن الناحية التقنية، تستند المشاريع إلى أسلوب الإطار المنطقي لصياغة المشاريع ويشمل التشخيص الواضح لسياق وخلفية حقوق الإنسان في البلد المعني؛ واحتياجات/مشاكل حقوق الإنسان التي يتعين التصدي لها؛ والحلول التي يعرضها المشروع؛ والمستفيدين المستهدفين (المباشرين وغير المباشرين)؛ وأهداف المشروع ونتائجه ونواتجه وأنشطته ومدخلاته ومخاطره في الأجل الطويل والمباشر؛ وتعيين ووضع المؤشرات لقياس الأثر.

١٣- التقييم الأولي. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أنشئت لجنة استعراض المشاريع ك لجنة فرعية تابعة للجنة العليا للسياسات. ولجنة استعراض المشاريع هي الآلية التي تقوم بها مفوضية حقوق الإنسان على صعيد كبار الموظفين لرصد الأداء وإتاحة التوجيه وممارسة السيطرة الداخلية على أنشطة المفوضية الموجهة نحو الإجراءات.

وتتظر لجنة استعراض المشاريع في المشاريع الجديدة والمشاريع المنقحة بهدف إجراء التقييم الأولي لما يلي وتقديم الارشاد في صدده: أهمية أهداف المشروع وأنشطته المقترحة وافترضاياته الأساسية بالنسبة لولايات المفوضية وأولوياتها وأثره الممكن على المسائل التي يعتمزم المشروع التصدي لها؛ وملاءمة وفعالية هيئة إدارة المشروع والترتيبات المؤسسية والتنفيذية المتصلة به؛ وصحة المتطلبات المالية وفقاً لأولويات المفوضية ومواردها الفعلية؛ وأهمية المشروع الخاصة الممكنة للمفوضية من ناحية آثار المشروع على السياسة العامة وإمكانية تكراره والابتكارات والمخاطر.

١٤- وأثبتت لجنة استعراض السياسات بعد انشائها بسنة قيمتها كأداة مفيدة في الإدارة. فقد كانت حافزاً على التخطيط وعززت مناقشات السياسة التشغيلية والتعاون بين أفرع المفوضية؛ وتم وضع معايير وسياسات لارشاد الموظفين عند إعداد اقتراحات المشاريع. ولكن لا يزال هناك مجال لمواصلة التحسين. وينبغي النظر في تحسين عملية الغرلة الأولية للاقتراحات والمشاورات التالية داخل إطار المفوضية قبل عرض المشاريع على لجنة استعراض المشاريع. وينبغي استمرار وتعزيز عملية وضع المعايير لتحديد الأولويات وعملية وضع الاستراتيجيات الإقليمية.

١٥- التقييم الخارجي. تخضع المشاريع أيضاً لنظام تقييم خارجي عن طريق مجلس أمناء صندوق تبرعات التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويسمح إنشاء لجنة استعراض المشاريع كلجنة إشراف وتقييم داخلي (وهو تدبير أوصى به مجلس الأمناء)، لمجلس الأمناء بتكريس وقت أكبر للعناصر الأخرى من ولايته الواسعة (قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٨٧) بما في ذلك اسداء المشورة في صدد البرمجة طويلة الأجل لبرنامج مفوضية حقوق الإنسان للتعاون التقني.

١٦- الموافقة. الموافقة النهائية من اختصاص المفوضة السامية فيما يتعلق بالمفوضية وبالحكومات المعنية وتأخذ شكلها الرسمي بعد التوقيع على وثيقة المشروع.

#### دال - طرائق التنفيذ

##### ١- النهج الإقليمي والأطر الإقليمية

١٧- إن تعزيز الطاقات الوطنية أمر حاسم في أي تقدم يحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولكن المفوضية ليس لديها طاقة التواجد في كل البلدان المهمة بمشاريع التعاون التقني. ولذلك وضعت المفوضية نهجاً إقليمياً/دون إقليمي لدعم الجهود الوطنية دعماً فعالاً. وتهيء المبادرات على هذا الصعيد الفرصة للاستفادة من الخبرة والممارسات الجيدة في البلدان التي تجد نفسها في ظروف متشابهة وتولد التعاون بين البلدان المجاورة وتسمح بالاستفادة من الموارد الدولية بطريقة مركزة وبالتالي أكثر كفاءة. وينبغي أن تدخل في عملية وضع الأطر الإقليمية/دون الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والوكالات الحكومية؛ والبرلمانات والمجتمع المدني؛

والمنظمات الدولية وخاصة العناصر التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والدولية، والمنظمات الإقليمية. وليس المستهدف أن تكون هذه الأطر هياكل جديدة بل تكون مجموعة من المبادرات المختلفة على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي التي قد يتباين شكلها من حالة لأخرى ويتوقف ذلك إلى حد كبير على الاحتياجات المحلية. وهذا المفهوم المرن ينبغي أن يعزز التعاون الحكومي الدولي ويكثف تبادل الخبرات ويعزز الممارسات الجيدة بين البلدان في ظروف متشابهة مما يؤدي إلى تصميم سياسات وبرامج مشتركة وربط قطاعات مختلفة من المجتمع المدني. وقد اكتسبت المفوضية فعلاً بعض الخبرة وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث تشمل الأنشطة: حلقات عمل سنوية وتبادل الممارسات الطيبة والخبرات والمشاورات وتعيين مستشار إقليمي معني بمعايير حقوق الإنسان الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ نظمت المفوضية بالتعاون مع حكومة اكوادور حلقة عمل إقليمية في كيتو معنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان واعتمدت حلقة العمل هذه برنامجاً إطارياً للتعاون التقني لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

## ٢- تنظيم المشاريع

١٨- في كثير من الأحيان يقوم موظف المكتب المختص في مفوضية حقوق الإنسان في جنيف بتنفيذ المشاريع التي تشمل مجالاً موضوعياً واحداً أو بضعة مجالات قليلة والتي يتعين تنفيذها في وقت قصير، ويقوم بهذا التنفيذ وحده أو بأدنى حد من التعاون الإداري من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما المشاريع الأكثر تعقيداً بطابعها أو تتطلب فترة أطول للتنفيذ فكثيراً ما يتم تنفيذها بمساعدة أشكال الحضور الميداني لحقوق الإنسان التي تعمل بوصفها مكاتب للمفوضية أو عناصر من عملية أكبر للأمم المتحدة.

١٩- وفي عام ١٩٩٩، وبالإضافة إلى أشكال الحضور الميداني للتعاون التقني في السلفادور وغواتيمالا ومنغوليا وفلسطين وجنوب أفريقيا والجنوب الأفريقي وتوغو التي كانت تعمل منذ عدة سنوات تم الآن إنشاء وجود جديد في أفغانستان وأذربيجان وإندونيسيا وأوغندا. واستمر المكتب دون الإقليمي في بريتوريا بنفذ ويسر تنفيذ الأنشطة على الصعيد الإقليمي إلى جانب الأنشطة في مختلف بلدان منطقة الجنوب الأفريقي. أما الوجود الأفغاني الذي عمل من مكتب تنسيق الأنشطة الإنسانية في إسلام آباد فهو مسؤول عن مساعدة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إدماج بُعد متصل بحقوق الإنسان في برامجها للمساعدة. وقام عدد من العناصر الميدانية للمفوضية التي تجمع بين أنشطة الرصد والتعاون التقني ببرامج وأنشطة في أبخازيا في جورجيا وأنغولا والبوسنة والهرسك وبوروندي وكمبوديا وكرواتيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون.

٢٠- واشترك ممثلو جميع أشكال الحضور الميداني المكلفة بولايات في التعاون التقني في الاجتماع الثاني لأشكال الحضور الميداني للمفوضية الذي عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتضمن الاجتماع جلسة بشأن "التعاون التقني: التنمية المستدامة لطاقة حقوق الإنسان". وأخذت الدروس المستفادة من التقييم الذي جرى في عام ١٩٩٩ لبرنامجين طويلي الأجل للمفوضية في السلفادور وتوغو وعرضت كنقطة افتتاح للمناقشة بشأن مسائل من قبيل استدامة نتائج اشترك المفوضية في هذين البلدين وأفضل الممارسات الممكنة في صدد التنمية المستدامة للطاقت

الوطنية من خلال مشاريع التعاون التقني وتحليل الظروف التي يمكن أن تيسر أو تعرقل نجاح برامج التعاون التقني. وشملت الجلسة أيضاً مناقشة لأهداف وأثر مبادرات التعاون التقني الإقليمية والعلاقة بين البرامج الإقليمية والقطرية والأشكال الممكنة لاشتراك العناصر الميدانية في تطوير وتنفيذ البرامج الإقليمية المنفذة في سياق برامج التعاون التقني الإقليمية التي اضطلعت بها المفوضة مؤخراً.

### ٣- الشركة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها

٢١- يسمح زيادة التعاون مع فعاليات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ أنشطة التعاون التقني بتحقيق الأثر الأقصى للموارد وزيادة كفاءة استخدامها. والتعاون الوثيق يتسم بأهمية خاصة في صدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استناداً إلى مذكرة التفاهم المعمول بها بين الوكالتين. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج المشترك لتقوية حقوق الإنسان (HURIST)، الذي يدعم تنفيذ سياسة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حقوق الإنسان بصورة معروضة في وثيقة السياسة العامة المعنونة "إدماج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة". والأغراض الرئيسية لهذا البرنامج هي اختبار المبادئ التوجيهية والمنهجيات وتعيين أفضل الأساليب وفرص التعلم في إقامة الطاقات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي تطبيق نهج حقوق الإنسان في برمجة التنمية. ويسهم هذا البرنامج في المناقشة الدولية بشأن المجالات الكبرى ذات الأهمية لحقوق الإنسان وخاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة. ويدعم البرنامج المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تطلب منها الحكومات تقديم المساعدة في ميدان حقوق الإنسان ويساهم عموماً في تطوير طاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطبيق نهج حقوق الإنسان في عمله.

٢٢- وهناك مبادرة مشتركة أخرى وهي مشروع "مساعدة المجتمعات معاً" (وتعرف باسم ACT) التي بدأت في عام ١٩٩٨ كمساهمة عملية في الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويركز هذا المشروع على "تهج من القاعدة إلى القمة" للتشديد على دور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والأهداف الطويلة الأجل لهذا المشروع هي تمكين الناس على الصعيد المحلي من الاشتراك النشط في كفالة زيادة احترام حقوق الإنسان وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والدوائر المحلية لتأييد حقوق الإنسان. ويدعم مشروع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية إلى جانب الأفراد في الاطلاع بمبادرات حقوق الإنسان عن طريق تقديم منح صغيرة تصل إلى ٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويأتي تمويل المشروع من مؤسسة الأمم المتحدة/مؤسسات الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

٢٣- وتقوم المفوضية أيضاً في الوقت الحاضر بتنفيذ مشاريع التعاون التقني على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية بالتعاون الوثيق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلم وكلية موظفي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين (انظر أيضاً الفقرة ٥).

#### ٤- التعاون مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة

٢٤- يسعى البرنامج أيضاً إلى العمل مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة مثل منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ولجنة الأنديز للحقوقيين وغيرها. وعلى سبيل المثال أنشأت المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتباً مشتركاً في أبخازيا (جورجيا) ليقوم بجملة أمور منها تنفيذ مشروع للتعاون التقني.

#### هاء - الرصد والتقييم والدروس المستفادة

٢٥- الرصد. يقوم الموظفون المعنيون ولجنة استعراض المشاريع بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع على أساس مستمر كما يتم هذا التقييم أيضاً من خلال بعثات رصد المشاريع التي تنطوي على مشاورات واسعة مع جميع النظراء الوطنيين والدوليين. وينطوي رصد المشاريع على دراسة الاستراتيجية المتبعة في المشروع وكفالة إدخال أي تعديل مطلوب على نحو يفي بأهداف المشروع واحتياجات حقوق الإنسان في البلد.

٢٦- التقييم. يتناول التقييم النهائي فعالية وكفاءة أنشطة المشروع. ويهدف أيضاً إلى تقييم استدامة المشروع وخاصة من ناحية أثره على حالة حقوق الإنسان في البلد المعني مع إيلاء المراعاة الخاصة للقطاعات والمشاكل التي يتناولها المشروع. ويؤدي مجلس أمناء صندوق التبرعات والخبراء الاستشاريون الخارجيون دوراً متزايداً في تقييم المشاريع.

٢٧- الدروس المستفادة. تتيح نتائج التقييم أسانيد وثائقية عن الخبرة المكتسبة من الإجراءات الماضية لتحسين الأعمال المقبلة لبرنامج التعاون التقني الذي تقوم به المفوضية. والدروس المستفادة هي التعبير النهائي لنتائج التقييم وينبغي أن تبرز نقاط الضعف ونقاط القوة في تعيين المشاريع وتصميمها وإدارتها مما يؤثر على الأداء والأثر. ولذا ينبغي أن تشكل هذه النتائج أساس توصيات السياسة العامة. وهذا الجانب الحاسم من دورة المشروع لا يزال هو الحلقة الضعيفة في البرنامج وتقوم الحاجة إلى مواصلة تطويره. ويتصل جزء من هذه المشكلة بالصعاب المعترف بها في قياس الأثر المباشر لمشاريع التعاون التقني وبرامجه على تنفيذ حقوق الإنسان.

#### واو - المجالات الموضوعية

٢٨- يقدم برنامج التعاون التقني المساعدة في مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية الموجزة أدناه (انظر أيضاً الفرع الثاني - باء من التقرير الذي يتضمن معلومات عن مشاريع محددة).

## ١- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٩- تشمل الأهداف الهامة لبرنامج التعاون التقني تعزيز وتقوية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية تم وضع مواد إعلامية وكتيب إرشادي للمشاركين في إنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك تم إجراء عدد من الحلقات الدراسية وورش العمل لتزويد الموظفين الحكوميين بالمعلومات والخبرة الفنية في بناء وتشغيل هذه الهيئات. وكانت هذه الأنشطة أيضاً بمثابة لقاءات لتبادل المعلومات والخبرة فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تم إهداء التعاون المباشر لقرابة ٣٠ بلداً في إنشاء أو تقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكان ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كثير من الحالات. وللحصول على معلومات إضافية وأكثر تفصيلاً يرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/54/336).

## ٢- إقامة العدل

٣٠- يقدم البرنامج دورات تدريبية للقضاة والمحامين وممثلي الادعاء وموظفي السجون وكذلك ضباط تنفيذ القانون. وتهدف هذه الدورات إلى تعريف المشاركين بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة في إقامة العدل؛ وتيسير دراسة التقنيات الإنسانية والفعالة لأداء الوظائف الجنائية والقضائية في مجتمع ديمقراطي؛ وتعليم المتدربين على إدراج هذه المعلومات في أنشطتهم التدريبية. وتشمل الموضوعات التي تتضمنها الدورات المقدمة للقضاة والمحامين والموظفين القضائيين ومثلي الادعاء ما يلي: النظم الدولية لحماية حقوق الإنسان؛ واستقلال القضاة والمحامين؛ ومعايير حقوق الإنسان المنطبقة في التحقيقات الجنائية والقبض والاحتجاز قبل المحاكمة؛ وعناصر المحاكمة العادلة؛ وقوانين الأحداث؛ وحماية حقوق المرأة في إطار إقامة العدل؛ وحقوق الإنسان في حالة الطوارئ.

٣١- وبالمثل تشمل الدورات التدريبية المقدمة لموظفي تنفيذ القانون مجموعة من الموضوعات منها ما يلي: معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة؛ وواجبات الشرطة ومبادئ مدونات السلوك الخاصة بها في النظم الديمقراطية؛ وقيام هيئات تنفيذ القانون باستخدام القوة والأسلحة؛ والحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية؛ والوسائل الفعالة في الاستجواب القانوني والأخلاقي؛ وحقوق الإنسان أثناء فترات القبض والاحتجاز قبل المحاكمة؛ والمركز القانوني للمتهم وحقوقه.

## ٣- المساعدة في الإصلاح الدستوري والتشريعي

٣٢- يتم تقديم المساعدة بهدف كفالة التناسق بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد تتخذ المساعدة شكل خدمات استشارية يقدمها خبراء أو تنظيم مؤتمرات أو إتاحة المعلومات والوثائق المتصلة بحقوق الإنسان، أو تقديم المساعدة في صياغة القوانين أو دعم حملات الإعلام الجماهيري لكفالة اشتراك جميع قطاعات

المجتمع في عملية وضع القوانين. ويشمل هذا العنصر البرنامجي تقديم المساعدة في صدد القانون الدستوري؛ والقوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية؛ ولوائح السجون؛ والقوانين المتصلة بحماية الأقليات؛ والقوانين التي تؤثر على حرية التعبير وحرية الانضمام إلى جمعيات وحرية التجمع؛ وقوانين الهجرة والجنسية؛ وقوانين ممارسة المهن القضائية والقانونية؛ وتشريعات الأمن؛ وعموماً أي قانون قد يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أعمال حقوق الإنسان التي تتمتع بحماية دولية.

#### ٤- البرلمانات الوطنية

٣٣- تتصدى المشاريع الموضوعة بالتعاون مع البرلمانات الوطنية لجملة أمور منها التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية و إتاحة المعلومات عن التشريعات الوطنية المقارنة بشأن حقوق الإنسان ودور اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان وعموماً دور البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

#### ٥- القوات المسلحة

٣٤- نفذ البرنامج عدداً من الأنشطة التدريبية لضباط القوات المسلحة بشأن مبادئ حقوق الإنسان. وينقل إليهم البرنامج أهمية وانطباق حكم القانون وحقوق الإنسان في أنشطة القوات المسلحة وكذلك دورهم في دولة ديمقراطية.

#### ٦- المساعدة في العمليات الانتخابية

٣٥- يشمل هذا العنصر إعداد مبادئ توجيهية لتحليل قوانين وإجراءات الانتخابات ونشر كتيب عن حقوق الإنسان والانتخابات إلى جانب المعلومات العامة المتصلة بحقوق الإنسان والانتخابات.

#### ٧- تقديم التقارير بموجب المعاهدات

٣٦- ينظم البرنامج في فترات منتظمة أنشطة تدريبية للموظفين الحكوميين المسؤولين عن التقارير المطلوبة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي انضمت دولهم إلى أطرافها. وهذه المساعدة تقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي. وييسر برنامج الزمالات الاشتراك في التدريب ويشمل ذلك حلقات العمل مع الخبراء من مختلف هيئات رصد المعاهدات وكذلك مع الموظفين المتخصصين من المفوضية. وقد أصدرت المفوضية "دليل تقديم تقارير حقوق الإنسان" ويجري تنظيم زيارات لمراقبة اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٣٧- وقد تيسر برنامج الزمالة لعام ١٩٩٩ بفضل مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا. وبسبب ظروف خارجة عن سيطرة المنظمين تأجلت دورة التدريب وسيتم عقدها في الفترة من ٧ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد تم اختيار ستة وعشرين مرشحاً لحضور التدريب يمثلون ١٣ بلداً هي: إثيوبيا وأفغانستان وإندونيسيا وأوغندا وجزر سليمان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وزامبيا وسري لانكا وسيشيل وغامبيا وفيت نام وكينيا واليمن.

#### ٨- المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

٣٨- يدخل في أهداف البرنامج تقوية المجتمع المدني. ويزداد اللجوء إلى المفوضية لتقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية في سياق أنشطتها القطرية بما في ذلك إدراجها في حلقات دراسية ودورات تدريبية ودعم المشاريع الملائمة التي وضعتها. والمنظمات غير الحكومية ليست مجرد جهات متلقية لمشاريع التعاون التقني ولكن يزداد اشتراكها أيضاً في تنفيذها. ويؤدي هذا إلى تمكين المجتمع المدني وزيادة إمكانات البرنامج.

#### ٩- مواد التدريب

٣٩- في إطار عقد الأمم المتحدة للتعريف في مجال حقوق الإنسان استمرت المفوضية في إصدار سلسلتها من أدلة وكتيبات التدريب ليستخدما المعلمون والمشاركون على السواء. والمواد التدريبية الصادرة عن المفوضية تدعم جميع الأنشطة التدريبية المنفذة في إطار برامج التعاون التقني العالمية والإقليمية والوطنية. وتوضع أدلة التدريب حسب الاحتياجات الخاصة لكل مجموعة من المخاطبين وبذلك تركز على الجوانب الموضوعية ذات الصلة في حماية حقوق الإنسان وعلى التقنيات التعليمية الملائمة. وتشكل هذه الأدلة، بالإضافة إلى دورها في التدريب، مصدراً كبير القيمة للمنظمات والأفراد العاملين في التعريف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات.

٤٠- ومجموعة التدريب المهني التي تصدر عن المفوضية مصممة أساساً لتقديم الدعم للأنشطة التدريبية التي تضطلع بها المفوضية بموجب برنامجها للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ولمساعدة المنظمات الأخرى المشتركة في التعريف في مجال حقوق الإنسان للمجموعات المهنية. ومؤخراً صدر باللغتين الفرنسية والإسبانية حقوق الإنسان وتنفيذ القانون: دليل تدريبي للشرطة في مجال حقوق الإنسان<sup>(١)</sup> ودليل الجيب الملحق به وعنوانه المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تنفيذ القانون، دليل الجيب لرجال الشرطة بشأن حقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>. ومن المخطط إصدار منشور آخر وعنوانه التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان.

٤١- وقامت المفوضية بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بوضع مجموعة تدريبية بشأن تقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ويتألف من ثلاثة عناصر منفصلة وهي: دليل ارشادي ودليل المدرب ودليل الجيب. وقد صدرت هذه المجموعة بالانكليزية والفرنسية والإسبانية.

٤٢- واستمر العمل في ست مجموعات تدريبية للقائمين برصد حقوق الإنسان والقضاة والمحامين وموظفي السجون ومدرسي المرحلتين الابتدائية والثانوية والصحفيين والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني والمحلي. وتعمل المفوضية بالتعاون الوثيق عند وضع هذه المواد مع الخبراء والمنظمات في المجالات المعنية. وقد وصلت هذه المجموعات التدريبية إلى المرحلة الأخيرة من الإعداد.

### زاي - إدماج البعد الجنساني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برنامج التعاون التقني

٤٣- وضعت المفوضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب مبادئ توجيهية لإدماج المنظور الجنساني في إعداد وتنفيذ حلقات العمل والتدريب وحلقات الدراسة. وتم أيضاً إعداد مبادئ توجيهية لإدماج منظور جنساني في صياغة المشاريع وفي أعمال بعثات تقييم المشاريع. وهذه المبادئ التوجيهية هي الآن موضع الاستعراض في المفوضية بغية التشديد على العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجنس الإنساني. وبعد الانتهاء من هذه المبادئ التوجيهية سيتم نشرها مقترنة بتدريب الموظفين لكفالة تنفيذها العملي في أنشطة التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك بدأ العمل في وضع دليل ارشادي للممارسين بشأن "تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أعمال مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية". وبدأت المفوضية بالاشتراك مع مجلس أوروبا برنامجاً لحقوق الإنسان بشأن مناهضة الاتجار يشمل سلسلة لزيادة الوعي والأنشطة التدريبية.

### حاء- التنظيم والإدارة والتمويل

٤٤- يضطلع فرع الأنشطة والبرامج، من خلال الفرق الجغرافية، ويعاونها فريق المنهجية، بالمسؤولية عن تنظيم البرنامج. ويقدم الدعم الإداري كل من مكتب الأمم المتحدة بجنيف أو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب الاقتضاء. ولتحسين أداء البرنامج عُقدت دورتان تدريبيتان في تنظيم المشاريع لموظفي المكاتب الجغرافية في عام ١٩٩٩.

٤٥- وأنشئ مجلس أمناء صندوق التبرعات في عام ١٩٩٣ عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٧/١٩٩٣ لإسداء المشورة للأمين العام بشأن إدارة صندوق التبرعات وتشغيله وتشجيع المساهمات للصندوق. ويتألف المجلس من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيدة ليلي تكلا (مصر) رئيسة؛ والسيد لويس بيريز أغوير (أوروغواي)؛ والسيدة آن ماري ليزين (بلجيكا)؛ والسيدة كينهيدي موشاكوجي (اليابان)؛ والسيد كريستوف سكوبجوسكي (بولندا). ويقوم منسق صندوق التبرعات الجديد بوظيفة أمين الصندوق منذ استلامه مهام مسؤولياته في آذار/مارس ١٩٩٩.

٤٦- وفي عام ١٩٩٩ عقد المجلس دورتيه الحادية عشرة والثانية عشرة من ١٤ إلى ١٧ حزيران/يونيه ومن ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر على التوالي. ونظر المجلس أثناء دورتيه، ومن خلال المراسلات، في ١٤ اقتراحاً

بمشروع جديد واستعرض مشروعات تم إنجازهما وتقييمهما مؤخراً ونظر في حالة تنفيذ ٩ مشاريع وأنشطة جارية؛ وناقش أولويات المشاريع وصيغها وإجراءاتها؛ ودرس المسائل المالية والإدارية المتعلقة بالصندوق وناقش جهود المجلس في جمع الأموال.

٤٧- ويأتي التمويل الأساسي لأنشطة التعاون التقني من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان كما يتم تمويل هذه الأنشطة جزئياً من الميزانية العادية للأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وترد المعلومات المالية المتعلقة بصندوق التبرعات في المرفق. وتقوم أمانة صندوق التبرعات بإعداد تقارير عن حالة الأنشطة وعن المساهمات ويمكن إتاحتها عند طلبها.

٤٨- ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بدأت وظيفة جديدة مخصصة لجمع التبرعات مسؤولياتها في المفوضية. وفي إطار استراتيجية جديدة لجمع التبرعات استحدثت المفوضية نداء سنوياً عالمياً اعتباراً من سنة ٢٠٠٠ يتيح عرضاً كاملاً للأنشطة المخططة ويؤمل أن يشجع هذا النداء على زيادة توقع الحصول على التمويل والحصول عليه في الوقت المناسب والسماح بتخطيط الأنشطة في مدى أطول. ويشمل النداء السنوي الأنشطة التي سيتم تمويلها من صندوق التبرعات للتعاون التقني.

### ثانياً- أنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٩<sup>(٣)</sup>

#### ألف- المشاريع المستكملة

٤٩- استكملت المشاريع التالية أثناء عام ١٩٩٩:

منطقة أمريكا اللاتينية (RLA/95/AH/32): إعداد خمس دراسات عن أحوال السجون. وعقدت حلقات دراسية لمناقشة الدراسات وصياغة السياسات في مجال السجون في السلفادور في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٩. وتم الاضطلاع بثلاث بعثات لرصد المشاريع في آذار/مارس ١٩٩٧ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٩. وسيتم تحديد أعمال المتابعة بالتشاور مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. والتقارير عن الحلقات الدراسية الوطنية متاحة.

توغو (TOG/95/AH/18): تقديم الدعم لتطوير ثقافة حقوق الإنسان وحكم القانون. بعثة التقييم النهائي

للمشروع: ١-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

منطقة أمريكا اللاتينية (RLA/96/AH/09): شبكة المعلومات القضائية وتدريب الموظفين القضائيين في منطقة الأنديز. وجرى التقييم النهائي من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩. والتقارير النهائي متوفر.

منطقة أمريكا اللاتينية (RLA/96/AH/12): تعزيز مؤسسات الشرطة وتحسين تطبيق الشرطة لمعايير حقوق الإنسان الدولية في أمريكا الوسطى وبنما. بعثة رصد المشروع: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. سيتم تحديد المتابعة فيما بعد. في انتظار الدفعة الأخيرة من الأموال. وستتاح متابعة جزئية من خلال مشروع نيكاراغوا (مع رابطة الشرطة في أمريكا الوسطى).

بوروندي (BDI/96/AH/21): يتيح هذا المشروع محامين دوليين (عادة ستة محامين في كل مرة) للعمل إلى جانب ٨ أعضاء الزمالات من بوروندي للدفاع عن المتهمين والضحايا أمام ثلاث محاكم استئناف في بوروندي. الدورة الثامنة: كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٩؛ الدورة التاسعة: نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٩؛ الدورة العاشرة: تموز/يوليه ١٩٩٩؛ الدورة الحادية عشرة: تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. والأنشطة مستمرة في إطار الحضور الميداني في بوروندي.

منطقة آسيا - المحيط الهادي (RAS/98/AH/09): يقدم هذا المشروع الدعم إلى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وبذلك يعزز الطاقات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعقدت حلقة العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

منطقة آسيا - المحيط الهادي (RAS/98/AH/15): برنامج تدريبي في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عقد في مانिला من ٨ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩. الانتهاء من تجميع مواد التدريب.

منطقة آسيا - المحيط الهادي (RAS/99/AH/12): الشراكة في العمل بين المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. عقد الاجتماع من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.

منطقة آسيا والمحيط الهادي (RAS/99/AH/16): تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في آسيا والمحيط الهادي. عقد الاجتماع من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويوجد تقريران عن هذا المشروع.

باء- المشاريع قيد التنفيذ<sup>(٤)</sup>

١- المشاريع العالمية

٥٠- المشاريع العالمية قيد التنفيذ هي ما يلي:

GLO/95/AH/09. دعم العمل من أجل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية  
GLO/97/AH/13. تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

تاريخ موافقة المفوضية: ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧  
مساهمة المفوضية: ٤٩٤ ٥٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة  
٠٩٦ ٩٣١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تم الاضطلاع بالتقييم الخارجي لأنشطة المؤسسات الوطنية في إطار هذا المشروع في نيسان/أبريل ١٩٩٨؛  
وصدر التقرير. والمشروع مستمر على أساس توصيات التقييم. ويجري إدارة المشروع بالتعاون مع صندوق الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع. وستعرض المرحلة الجديدة لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ على مجلس الأمناء عن طريق المراسلة.

GLO/95/AH/16. تقديم الدعم لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتتقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)

تاريخ موافقة المفوضية: ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦  
الوكالة المنفذة: مفوضية حقوق الإنسان  
الوكالة المتعاونة: اليونسكو  
مساهمة المفوضية: ٢٠٠ ٨٥٧ دولاراً من دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: صياغة مواد التدريب للمنظمات غير الحكومية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩). تم إعداد استبيانات لمسح  
الموجود من البرامج والمواد والمنظمات للتتقيف في مجال حقوق الإنسان وهي جاهزة للتوزيع على جميع الشركاء  
في العقد (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية) بالتعاون مع اليونسكو (حزيران/يونيه  
١٩٩٩). تم تنقيح مواد المفوضية للمدارس الابتدائية والثانوية - "مبادئ تعليم حقوق الإنسان" (تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٩٩). صياغة مواد تدريبية للشرطة المدنية وللأفراد العسكريين في عمليات حفظ السلم (تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٩٩).

GLO/96/AH/24. إدماج المنظور الجنساني في ممارسة وإجراءات التعاون التقني

تاريخ موافقة المفوضية: ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧  
الوكالة المنفذة: المفوضية بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة  
مساهمة المفوضية: ٨٣ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: وُضعت المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن بعثة تقييم المشاريع وبعثة صياغة المشاريع.

GLO/96/AH/29. إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ممارسات وإجراءات التعاون التقني

تاريخ موافقة المفوضية: ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧  
مساهمة المفوضية: ٨٣ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: يجري إنتاج مبادئ توجيهية تتعلق بحلقات العمل والتدريب وحلقات الدراسة.

GLO/97/AH/01. تعزيز حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة

تاريخ موافقة المفوضية: ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
مساهمة المفوضية: ١٦٥ ٥٤٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: استكملت جميع الأنشطة. التقييم وشيك.

GLO/97/AH/20. تدابير مؤقتة لإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ممارسات وإجراءات التعاون التقني

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨  
مساهمة المفوضية: ٦٧ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٩ العمل في إعداد "دليل العاملين في مجال إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية". واجتمع فريق الصياغة في أيار/مايو ١٩٩٩ ويجري تنقيح المشروع المنقح حالياً.

GLO/98/AH/10. إدماج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة: تعزيز الطاقات الوطنية لتدريب العسكريين والشرطة في وحدات السلم على معرفة حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨  
مساهمة المفوضية: ١٦٥ ٨٧٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عُقدت ثلاث دورات تدريبية لمدربي العسكريين والشرطة في موضوعات حفظ السلم وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأيار/مايو ١٩٩٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

## ٢- منطقة أفريقيا

٥١- فيما يلي المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ في أفريقيا:

RAF/96/AH/30. تدعيم قدرات منطقة أفريقيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
الوكالة المنفذة: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب  
الوكالة المتعاونة: منظمة الوحدة الأفريقية  
مساهمة المفوضية: ٣٨١ ٩٤٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول بشأن حقوق الإنسان والشعوب في بورت لويس، موريشيوس، نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتنفيذ الدورة التدريبية في داكار، أيار/مايو ١٩٩٩. ومنح زمالتين (منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩)؛ ودعم فريق الخبراء المخصص للبروتوكولات المتصلة بحماية المرأة في أفريقيا، ٦-١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وإعداد كتيب تدريبي بشأن الميثاق الأفريقي.

RAF/97/AH/02. تدعيم القدرات الإقليمية والوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الجنوب الأفريقي

تاريخ موافقة المفوضية: ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩  
الوكالة المنفذة: المفوضية  
مساهمة المفوضية: ٣٤٥ ٩٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تعيين مستشار للبرنامج الإقليمي في بريتوريا لدعم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان الذي توفره المفوضية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجنوب الأفريقي. ومن المقرر إدراج المشروع في الاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا.

RAF/99/AH/02. تدريب الشرطة الإقليمية لمنظمة تعاون رؤساء الشرطة الإقليمية في الجنوب الأفريقي

تاريخ موافقة المفوضية: ١ آذار/مارس ١٩٩٩  
مساهمة المفوضية: ٣٦ ٥٩٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: جرى في غابوروني، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لقوات الشرطة التابعة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي بالتعاون مع منظمة تعاون رؤساء الشرطة الإقليمية في الجنوب الأفريقي.

٥٢ - وفيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في منطقة أفريقيا:

ملاوي

MLW/95/AH/34. تعزيز العملية الديمقراطية

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦  
الوكالة المنفذة: وزارة العدل  
مساهمة المفوضية: ٣٧٨ ٧٨٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد القوات العسكرية. وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمدعين العامين في جهاز الشرطة. وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي السجون. وتوفير الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان. وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للجنة حقوق الإنسان، حزيان/يونيه ١٩٩٩. وإيفاد بعثة استشارية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وترجمة ونشر الإعلان العالمي بلغة الشيشيوا. وكان مقرراً تقديم زمالة لموظفي ومفوض لجنة حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

المغرب

MOR/96/AH/20. إدراج مناهج حقوق الإنسان في التعليم الابتدائي والثانوي

تاريخ موافقة المفوضية: ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧  
الوكالة المنفذة: وزارة التعليم والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان  
مساهمة المفوضية: ٣٢٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: بدأت في أيار/مايو ١٩٩٩ عشر دورات تدريبية لمفتشي التعليم في المرحلة الأولى.

ناميبيا

.NAM/96/AH/10 المساعدة في تطبيق معايير حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية:

١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧

الوكالة المنفذة:

وزارة العدل

مساهمة المفوضية:

٢٩٣ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تقديم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي شرطة الهجرة، ١٢-١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ في غوانوا، و ١٥-١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ في روندو. وتقديم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لدوائر السجون، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. توفير الدعم لمركز التوثيق.

جنوب أفريقيا

.SAF/96/AH/16 التعزيز المؤسسي لحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية:

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧

الوكالة المنفذة:

وزارة العدل

مساهمة المفوضية:

٦٢٧ ٠١٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: توفير الدعم للجنة الأراضي. وتقديم المساعدة لكلية الحقوق لإدماج حقوق الإنسان في الدورات الخاصة بالقضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم. وتدريب موظفي السجون، أيار/مايو ١٩٩٩. والتدريب في مجال حفظ السلام، نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم، آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتدريب الشرطة في مجال إدارة مشاريع حقوق الإنسان، آذار/مارس ١٩٩٩. وعقد حلقة عمل بشأن المحكمة الجنائية الدولية، تموز/يوليه ١٩٩٩. وعقد حلقة عمل بشأن الإبلاغ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والتدريب على الصياغة القانونية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

بوروندي

.BDI/97/AH/06 تعزيز سيادة القانون

تاريخ موافقة المفوضية: ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧  
الوكالة الحكومية المنفذة: وزارة العدل ووزارة الدفاع ووزارة التعليم ووزارة حقوق الإنسان  
مساهمة المفوضية: ٩١٩ ٠٤٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: المشاركة في اللجنة المعنية بتنقيح قانون الإجراءات الجنائية. وعقد الدورة الثانية لتدريب موظفي الشرطة القضائية. وإعداد ١٥ سيناريو لبرامج إذاعية في مجال حقوق الإنسان وتسجيل ثلاثة برامج تلفزيونية في هذا المجال. وعقد ثلاث حلقات دراسية تدريبية بشأن حقوق الإنسان لمديري ومفتشي المدارس في مقاطعات كيرونغو وموينغا وبوروري وروتانا وماكبا وروموني، وكذلك لـ ١٥ مدرساً في بوجمبورا؛ وتخصيص ثلاثة أيام لتدريب المعلمين وطلبة دار المعلمين والتلاميذ، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٩.

مدغشقر

تعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان

.MAG/97/AH/10

تاريخ موافقة المفوضية: ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨  
مساهمة المفوضية: ٤٥٣ ١٥٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: إيفاد بعثة تحضيرية لتنظيم دورة تدريبية لمدارس التعليم الثانوي والعالى، ١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومساعدة وزير العدل في الأنشطة المتصلة بتنقيح القوانين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وعقد دورة تدريبية لأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وإيفاد البعثة الأولى لرصد المشاريع، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. والأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي من خلال توفير دورة تدريبية للمنظمات غير الحكومية، بمشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة العدل، والمعلمين، والجمعية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية (٧-١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

سيراليون

تعزيز المبادرات الشعبية للتنقيح في مجال حقوق الإنسان

.SIL/97/AH/23

تاريخ موافقة المفوضية: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨  
الوكالة المنفذة: وحدة حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سيراليون  
مساهمة المفوضية: ٨٤ ٩٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: يشمل المشروع نحو ١٦٠ شخصية دينية. وتتولى وحدة حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سيراليون الإشراف على المشروع وستقدم تقريراً عن تنفيذه بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

أوغندا

UGA/97/AH/07. دعم إقامة مؤسسة وطنية

أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

موافقة المفوضية:

المفوضية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الوكالة المنفذة:

٢٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

مساهمة المفوضية:

الأنشطة: أُوفد إلى كمبالا مستشار في التطوير المؤسسي لمدة ١٨ شهراً. ويراد الآن تعيين خبير استشاري دولي لإنشاء مركز للتوثيق والإعلام.

غابون

GAB/98/AH/01. تطوير القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

تاريخ موافقة المفوضية:

٦٥٧ ٦٨١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

مساهمة المفوضية:

الأنشطة: دعم إنشاء مركز توثيق، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتوفير المعدات واللوازم لمدير وأمناء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، آذار/مارس - نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٩. وتوفير المعدات واللوازم لشعبة حقوق الإنسان في وزارة العدل، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتقديم زمالات في مجال حقوق الإنسان لأربعة موظفين لتلقي التدريب في معهد حقوق الإنسان في ستراسبورغ، فرنسا، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٩. وإيفاد مدير المشروع في بعثة استشارية إلى جنيف، ١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

المغرب

MOR/98/AH/08. مركز التوثيق والإعلام والتدريب في مجال حقوق الإنسان

٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

تاريخ موافقة المفوضية:

٤٨٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

مساهمة المفوضية:

الأنشطة: من المقرر أن تبدأ في عام ٢٠٠٠

الصومال

SOM/99/AH/05. بناء وتدعيم القدرات والهيكل الأساسية المحلية والوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإدماج حقوق الإنسان في عمل وكالات الأمم المتحدة المعنية بالصومال

موافقة المفوضية: ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩  
الوكالة المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصومال  
مساهمة المفوضية: ١ ٤٥٦ ٥٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تهيئة الأجواء لتقديم المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان عن طريق توفير الدعم للإدارة المحلية ورصد انتهاكات حقوق الإنسان.

### ٣ - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٣ - فيما يلي المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ:

RAS/98/AH/16. تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ: وضع برنامج تدريبي بشأن أساليب التحقيق

تاريخ موافقة المفوضية: ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩  
مساهمة المفوضية: ٢٢ ٣٣٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تقديم خبير استشاري لمسودة وثيقة المشروع. وسيكون هذا المشروع عنصراً من مشروع شامل لدعم المؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

RAS/99/AH/01. تدعيم القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: خطط العمل الوطنية

تاريخ موافقة المفوضية: ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩  
الوكالة المنفذة: المفوضية  
مساهمة المفوضية: ١٨٧ ١٩١,٤٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: أعدت خلاصة وافية لخطط العمل الوطنية وهي الآن متاحة. وعقدت حلقة عمل إقليمية في بانكوك في ٥-٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعُين خبير استشاري لإعداد كتيب بشأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ويتوقع إنجاز هذا الكتيب بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

تدعيم القدرات الوطنية لتعليم حقوق الإنسان في مدارس شمال شرق آسيا .RAS/99/AH/15

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩  
الوكالة المنفذة: المفوضية  
مساهمة المفوضية: ٦٩٠ ١٤٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: إعداد مجموعة مواد تدريبية بشأن المناهج القائمة في ميدان تعليم حقوق الإنسان وغيرها من المواد المنتجة والمستخدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وعقد حلقة عمل تدريبية دون إقليمية بشأن تعليم حقوق الإنسان في مدارس شمال شرق آسيا في سيئول، ١-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٥٤ - وفيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بوتان  
تعزيز القدرة الوطنية في ميدان حقوق الإنسان .BHU/95/AH/20

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦  
الوكالة المنفذة: المفوضية  
مساهمة المفوضية: ٦٠٠ ٢٩٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: تقديم الوثائق لمكتبة المحكمة العالية. وتقديم زمالتين لإيفاد قضاة إلى مؤسسات أجنبية، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ومنح زمالتين لموظفي الشرطة والسجون.

نيبال  
تعزيز إقامة العدل وبناء القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان .NEP/95/AH/21

تاريخ موافقة المفوضية: ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦  
الوكالة المنفذة: المفوضية  
الوكالة المتعاونة: وزارة الخارجية  
مساهمة المفوضية: ٥٥٠ ٤٤١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: إدماج المواد التدريبية للمفوضية في منهاج أكاديمية الشرطة الوطنية. وتقديم الخدمات الاستشارية لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان. واختيار منح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وتقديمها لمشاريع تقوم بها منظمات غير حكومية، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وسيجري التقييم لاحقاً.

فلسطين

دعم سيادة القانون

.PAL/95/AH/24

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦

تاريخ موافقة المفوضية:

المفوضية

الوكالة المنفذة:

٢٢٣ ٢٠٥ ٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

مساهمة المفوضية:

الأنشطة: تقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني مساعدة بشأن إصلاح القوانين (الإرث، المعوقون، إقامة العدل). وقدمت المساعدة إلى الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن لتعزيز قدراتها في مجالات البحث والرصد والتوعية، وإجراء البحوث والتحليلات القانونية في عشرة من مجالات التشريع، وتوفير التدريب لأعضاء وموظفي المجلس التشريعي الفلسطيني. وأُنجزت أنشطة الهيئة الفلسطينية المستقلة في إطار منحة إصلاح القوانين (أجري تحليل قانوني ونظمت حلقات عمل بشأن القانون الأساسي وقوانين السجون، والسلطة القضائية، والتجمعات العامة، وقوات الشرطة والأسلحة النارية، وقانون العقوبات، والصحافة والمنشورات، والجمعيات، والرعاية الاجتماعية، وقضاء الأحداث) ونُشرت وقائع معظم حلقات العمل. وقُدمت المساعدة لكل من المؤسسات التالية: (أ) الرابطة الفلسطينية للعلوم القانونية لاستعراض قانون الإجراءات الجنائية، وقد أُنجزت دراسة قامت بها الرابطة وعُقدت حلقتا عمل استشاريتان؛ (ب) معهد الحقوق في جامعة بيرزيت لإجراء بحث بشأن مصادر التشريع، وقد استُكمل البحث ونُشر في كتيب للمشرعين والجمهور؛ (ج) مؤسسة مشرقيات لإجراء بحوث قانونية ومشاورات بشأن وضع قانون الأحوال الشخصية، وقد أُنجزت الدراسة وصيغت توصيات للمشرعين الفلسطينيين. وقُدم إلى قوة الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة والصفة الغربية تدريب بشأن حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، واكتمل إعداد منهاج في هذا الشأن، ولا تزال الأعمال التحضيرية جارية لوضع اللوائح الداخلية. وقُدمت المساعدة إلى الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة كي تُنشئ وحدة لحقوق المرأة (العمل جارٍ). وجرت المشاركة في عدد من حلقات العمل التي عقدتها منظمات غير حكومية بشأن المرأة، والعمل، والمعوقين، والانتخابات، والضمان الاجتماعي، ودور المنظمات غير الحكومية، والمحكمة الجنائية الدولية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وحقوق السكن، والديمقراطية وسيادة القانون، والمؤسسات القضائية. وقُدمت المساعدة لإعداد خطة عمل وطنية فلسطينية بشأن حقوق الإنسان على النحو التالي: وضع ورقة عمل وإطار لصياغة الخطة، وإجراء مشاورات وعقد حلقات عمل مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، وتعيين خبراء استشاريين لإعداد ست استراتيجيات قطاعية. والمشاركة في حلقة العمل التي نظمتها وزارة التعليم العالي بشأن إدراج حقوق الإنسان في المناهج الجامعية. ويجري الإعداد لتدريب القضاة والمدعين العامين وأعضاء وموظفي المجلس التشريعي الفلسطيني. وجرت المشاركة في مؤتمرات

دولين بشأن حقوق الإنسان عقدا في غزة والناصرة. وتجري المشاركة في الاجتماعات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة وفي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين. وأُنجزت البعثة الثانية لرصد المشاريع.

إندونيسيا

دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لإندونيسيا بشأن حقوق الإنسان - المرحلة الأولى

.IND/98/AH/11

تاريخ موافقة المفوضية:

٤ آذار/مارس ١٩٩٨

الوكالة المنفذة:

المفوضية

مساهمة المفوضية:

٩٥٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: ترجمة وثائق حقوق الإنسان. وتدريب ٣٥ موظفاً حكومياً على إبلاغ التقارير الوطنية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتدريب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية (وعددها ٣٥) على إبلاغ التقارير الوطنية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ٥-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتوفير التدريب (التوعية) للمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى بشأن أغراض تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وعملية إعداد التقارير، ٥-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩. تدريب وكالات الأمم المتحدة على أنشطة حقوق الإنسان في الميدان، ٥-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتنتظر المفوضية حالياً مع حكومة إندونيسيا في وضع برنامج عمل لسنة ٢٠٠٠.

منغوليا

برنامج تدعيم الهياكل الأساسية الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

.MON/98/AH/03

تاريخ موافقة المفوضية:

١٨ أيار/مايو ١٩٩٨

الوكالة المنفذة:

المفوضية

مساهمة المفوضية:

٢١٧ ٥٥١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: ترجمة قانون السجون المنغولي إلى الإنكليزية. ويستعرض هذا القانون حالياً المركز الدولي لدراسات السجون في لندن. واقتُرحت كتب تعليمية بشأن حقوق الإنسان على الهيئة الاستشارية المنشأة لوضع منهاج في حقوق الإنسان للدراسات الجامعية. وسيجري في وقت لاحق ترجمة كتب مختارة إلى اللغة المنغولية ونشرها في مجلدين وتوزيعها على مجموعات مستهدفة. وقد كُيف منهاج وفقاً لذلك. وأُرجئت الأنشطة المتصلة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن يعتمد البرلمان القانون الخاص باللجنة المنغولية لحقوق الإنسان.

٤- منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/بلدان رابطة الدول المستقلة

٥٥- فيما يلي المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة:

RER/99/AH/13. الاتجار وحماية حقوق الأشخاص المتجر بهم: التعاون مع مجلس أوروبا في مجال الأنشطة الوقائية

تاريخ موافقة المفوضية: ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩  
الوكالة المنفذة: المفوضية  
الوكالة المتعاونة: مجلس أوروبا  
مساهمة المفوضية: ٣١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: وُضع البرنامج كاستجابة طارئة لحالة الاتجار الرهنة في ألبانيا وكوسوفو. وسيمكّن المشروع المفوضية من الاشتراك مع مجلس أوروبا في تنظيم وتنفيذ برنامج لحقوق الإنسان مناهض للاتجار يشمل مجموعة من أنشطة التوعية والتدريب.

٥٦- وفيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة:

أذربيجان  
AZE/95/AH/12. تدعيم القدرات والهيكل الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨  
الوكالة المنفذة: وزارة العدل  
مساهمة المفوضية: ٤٠٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: نشر مواد في مجال حقوق الإنسان باللغة الأذرية. وتقديم دورة مدتها خمسة أيام لتدريب ثلاثين مريباً من مؤسسات التعليم العالي على تعليم استخدام المعايير الدولية ذات الصلة لحماية حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وتقديم دورة تدريبية مدتها خمسة أيام بشأن تعليم استخدام المعايير الدولية ذات الصلة لحماية حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل للقضاة والمدعين العامين والمحامين والخبراء في ديوان الرئاسة، تموز/يوليه ١٩٩٩. وتقديم المساعدة للبرلمان وديوان الرئاسة والوزارات ذات الصلة في عملية صياغة خطة عمل وطنية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وعقد حلقة عمل بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

أرمينيا

ARM/95/AH/11 . تدعيم القدرات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦  
الوكالة المنفذة: وزارة الخارجية، إدارة حقوق الإنسان  
مساهمة المفوضية: ٢١٥ ٢٣٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عقد حلقة عمل لموظفي الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمربين، والأوساط القانونية بشأن وضع خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

جورجيا

GEO/95/AH/13 . تدعيم القدرات والهيكل الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تاريخ موافقة المفوضية: ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
الوكالة المنفذة: وزارة الخارجية  
مساهمة المفوضية: ٣٩٧ ٧١٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: بدأ موظفان دوليان جديان في ميدان حقوق الإنسان العمل في مكتب سوخومي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وعقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حلقتان دراسيتان تدريبيتان للمربين. ويجري توزيع وثائق على مكاتب الإيداع. وقدمت منشورات وكتب في مجال حقوق الإنسان. ومُنحت زمالتان. وبدأ موظف حكومي دورة للحصول على ماجستير في الحقوق في جامعة لايدن (هولندا). وأوفد قاض للمشاركة في دورة في مجال حقوق الإنسان في جامعة برمينغهام (المملكة المتحدة).

لاتفيا

LAT/95/AH/17 . تطوير قدرات المكتب الوطني لحقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية: ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦  
الوكالة المنفذة: مكتب حقوق الإنسان في لاتفيا  
مساهمة المفوضية: ٩٥٠ ٦٩٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: استكملت الأنشطة. وتجري الآن بعثة تقييم بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جمهورية مولدوفا

دعم المبادرات الديمقراطية في ميدان حقوق الإنسان

.MOL/97/AH/19

تاريخ موافقة المفوضية:

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

الوكالة المنفذة:

المفوضية

مساهمة المفوضية:

١٤٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: إيفاد خبير استشاري دولي في بعثة بشأن مؤسسات حقوق الإنسان، وتحليل التصميم التنظيمي والموارد البشرية، وتصميم البرامج وتنفيذها، ١٢ آذار/مارس - ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وسفر مستشار خاص بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حزيران/يونيه ١٩٩٩. وبعثة خبير استشاري دولي بشأن مؤسسات حقوق الإنسان، وتحليل التصميم التنظيمي والموارد البشرية، وتصميم البرامج وتنفيذها، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

الاتحاد الروسي

تطوير القدرات التعليمية في ميدان حقوق الإنسان

.RUS/97/AH/03

تاريخ موافقة المفوضية:

١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩

الوكالة المنفذة:

منظمة غير حكومية وطنية

مساهمة المفوضية:

٦٨٦ ٦٨٣ ٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: اختيرت منظمة غير حكومية وطنية لتنفيذ المشروع، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ومن المقرر عقد اجتماع الخبراء الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

كرواتيا

تدعيم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كرواتيا

.CRO/98/AH/13

تاريخ موافقة المفوضية:

١٠ أيار/مايو ١٩٩٩

مساهمة المفوضية:

٩٩٠ ٢٢٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: نُفذت حلقات دراسية تدريبية أولية. ونُفذ البرنامج عن طريق الحضور الميداني، ويتولى الإدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

جورجيا

GEO/98/AH/22. تطوير قدرات مكتب المحامين المنتدبين في جورجيا

تاريخ موافقة المفوضية:

٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩

مساهمة المفوضية:

٥٧ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: من المقرر أن يشارك مستشار خاص بشأن المؤسسات الوطنية في اجتماعات اللجنة التوجيهية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن يقدم مشورة استراتيجية في شؤون السياسة العامة، والمسائل الفنية في مجال حقوق الإنسان، ومسائل الموارد. ويجري بصورة منهجية إدراج الخبرات والمشورة المتاحة لدى المفوضية بشأن المؤسسات الوطنية في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً. وستقدم خبرات إضافية حسب الاقتضاء.

٥- منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٥٧- فيما يلي المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

RLA/99/AH/22. تقديم مساعدة تمهيدية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تاريخ موافقة المفوضية:

١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

الوكالة المنفذة:

المفوضية

الوكالة المتعاونة:

حكومة إكوادور

مساهمة المفوضية:

١٤٥ ٩٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: عُقدت حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام في كيتو، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وكان الغرض منها وضع إطار لإعداد استراتيجية تعاونية إقليمية في ميدان حقوق الإنسان في المنطقة.

٥٨- وفيما يلي المشاريع الوطنية قيد التنفيذ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

الأرجنتين

ARG/95/AH/33. تعزيز حقوق الإنسان

تاريخ موافقة المفوضية:

٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الوكالة المنفذة:

مكتب وكيل وزارة الداخلية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية

مساهمة المفوضية:

٢٥٧ ٣٣٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: نشر مجموعة الكلمات التي أُلقيت في الحلقة الدراسية المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان. ونشر قائمة مرجعية بشأن التعليم. وتقديم زمالة واحدة للمشاركة في معهد حقوق الإنسان في ستراسبورغ والتدريب الداخلي في المفوضية، تموز/يوليه ١٩٩٩. وإصدار العدد السادس من مجلة حقوق الإنسان Hechos y Derechos. واقتناء كتب وأشرطة فيديو، والاشتراك في منشورات حقوق الإنسان ذات الصلة.

السلفادور

التدريب والتوثيق لتعزيز حقوق الإنسان

– ELS/95/AH/10

الشرطة وحقوق الإنسان

.ELS/95/AH/28

تاريخ موافقة المفوضية:

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

الوكالة المنفذة:

وزارة الخارجية

مساهمة المفوضية:

٦٣٧ ٣٢٥ ١ و ٤٥٦ ٨٣٦ دولاراً من دولارات الولايات

المتحدة

الأنشطة: أجرى ثلاثة مسؤولين في الشرطة في عام ١٩٩٩ جولة دراسية بشأن الحفاظ على النظام العام في نيكاراغوا. وقُدمت زمالتان لموظفين عاملين في إدارة السجون للمشاركة في برنامج تدريبي بشأن حقوق الإنسان في كوستاريكا. والاحتفال بالذكرى السنويتين التاسعة والأربعين والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والاحتفال باليوم الدولي للمرأة بعقد مؤتمر بشأن الحقوق السياسية للمرأة. وتأكيد إنشاء لجنة يُعهد إليها بوضع خطة عمل وطنية بشأن التنقيف في ميدان حقوق الإنسان.

هايتي

بناء القدرات المؤسسية في القطاع القانوني ودعم اللجنة الوطنية للحقيقة

.HAI/95/AH/03

تاريخ موافقة المفوضية:

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

الوكالة المنفذة:

البعثة المدنية الدولية في هايتي

مساهمة المفوضية:

٩٨٦ ٧٢٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: في أثناء الزيارة التي أجراها إلى هايتي الخبير المستقل السيد أ. ديانغ، عُقدت مشاورات إضافية مع البعثة المدنية الدولية في هايتي بشأن تنفيذ الأنشطة المتبقية في إطار المشروع. ونظمت البعثة حلقة دراسية من ٧ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ للمنظمات غير الحكومية الهايتية لإطلاعها على النظم الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان وعلى الإجراءات اللازمة لتقديم الشكاوى الفردية.

بوليفيا

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

.BOL/96/AH/14

تاريخ موافقة المفوضية:

٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨

مساهمة المفوضية:

٩٠٠ ٥٧٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: بدأ تعيين موظفي المشروع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وبدأت الأنشطة في آذار/مارس ١٩٩٩. وأوفدت بعثة رصد في تموز/يوليه ١٩٩٩. واستخدم خبير استشاري دولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وأوفدت بعثة رصد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

غواتيمالا

تعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان

.GUA/96/AH/13/Add.1

تاريخ موافقة المفوضية:

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

الوكالة المنفذة:

وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، واللجنة الرئاسية

لتنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان

مساهمة المفوضية:

٢٣٠ ٧٥٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: وقّعت الحكومة على إضافة للمشروع في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأوفدت في آذار/مارس ١٩٩٩ بعثة استعراض إلزامي وأولي لبدء تنفيذ الأنشطة. وعيّن خبير استشاري دولي لتنفيذ الأنشطة التدريبية للمنظمات غير الحكومية من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ١٩٩٩. وعيّن خبير استشاري وطني لمدرسة القضاء، تموز/يوليه ١٩٩٩.

نيكاراغوا

الحق في الأمن: التدابير الوقائية في مجال الشرطة والمجتمع وفي مجال حقوق الإنسان

.NIC/98/AH/14

تاريخ موافقة المفوضية: ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩  
الوكالة المنفذة: وزارة الداخلية/الشرطة الوطنية  
مساهمة المفوضية: ٣٥٧ ٠٨٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة

الأنشطة: أعدت صلاحيات الخبراء الاستشاريين. ومن المرجح أن يبدأ المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وثمة مجالان رئيسيان للتركيز هما: وضع استراتيجيات لمنع الجريمة على مستوى المجتمعات المحلية وأشكال تقديم الشكاوى؛ وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق تدريب موظفي الشرطة في مسائل حقوق الإنسان.

جيم - مشاريع التعاون التقني التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة

٥٩- فيما يلي مشاريع التعاون التقني العالمية التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة:

GLO/97/AH/22 متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) وحقوق الإنسان: تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كي تتصدى لآثار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز على حقوق الإنسان؛

GLO/98/AH/20 - المرحلة الثانية: دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتوقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٩-٢٠٠٠)؛

GLO/98/AH/21 حماية وتعزيز حقوق المرشدين داخليا عن طريق تدعيم وبناء القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

GLO/99/AH/25 القضاء على الاتجار وحماية حقوق الأشخاص المتّجر بهم: المشروع العالمي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. سيتمكن المشروع المفوضية من توسيع نطاق برنامجها الخاص بمناهضة الاتجار.

٦٠- وفيما يلي مشاريع التعاون التقني التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة في منطقة أفريقيا:

RAF/99/AH/04 دعم آلية منع المنازعات وإدارتها في وسط أفريقيا (إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان)؛

RAF/99/AH/07 حلقة عمل دون إقليمية بشأن خطط العمل الوطنية لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا؛

RAF/97/AH/08 حلقة عمل دون إقليمية بشأن خطط العمل الوطنية لوسط أفريقيا؛

RAB/99/AH/14 تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية.

٦١- وفيما يلي مشاريع التعاون التقني الوطنية التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة في منطقة أفريقيا:

LES/98/AH/04 ليسوتو، دعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. من المقرر أن يساعد موظف في حقوق الإنسان في التحضير للانتخابات المقبلة وتنفيذ برنامج للمساعدة التقنية؛

CAM/99/AH/09 الكاميرون، تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون. مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات وإنشاء معهد إقليمي لحقوق الإنسان؛

MLI/99/AH/10 مالي، تقديم مساعدة تقنية إلى الحكومة لتعزيز هيكل حقوق الإنسان؛

NER/99/AH/11 النيجر، تقديم مساعدة تقنية إلى الحكومة لتعزيز هيكل حقوق الإنسان؛

STP/99/AH/06 سان تومي وبرنسيبي، تدعيم القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٢- وفيما يلي مشروع التعاون التقني الذي بلغت صياغته مرحلة متقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ:

RAS/99/AH/24 من المقرر عقد حلقة عمل بشأن التثقيف في ميدان حقوق الإنسان في اليابان في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٦٣- وفيما يلي المشاريع الوطنية للتعاون التقني التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ:

الفلبين - حماية حقوق الطفل المتعارضة مع القانون. وتقديم المساعدة في مجال قضاء الأحداث؛

الصين - أجريت بعثة لتقييم الاحتياجات، ومن المقرر وضع برنامج للتعاون التقني يشمل تقديم التعاون التقني لتدعيم القدرات الوطنية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٦٤- وفيما يلي مشاريع التعاون التقني التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

RLA/97/AH/17 نشر المعايير الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان في الإقليم الأمريكي؛

RLA/98/AH/18 العنف المنزلي: وضع واختبار كتيّب تدريبي لموظفي إنفاذ القانون؛

RLA/99/AH/06 تدعيم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة الأندية. والنظر في عناصر جديدة للتعاون، خاصة مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.

٦٥- وفيما يلي مشاريع التعاون التقني الوطنية التي بلغت صياغتها مرحلة متقدمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

إكوادور: تدعيم القدرات الوطنية من خلال تنفيذ خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان. ويرمي البرنامج إلى تدعيم النظام الديمقراطي وسيادة القانون مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان في إكوادور، عن طريق تعزيز قدرة إكوادور على وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان على أن تتولى لجنة وطنية تنسيق ذلك والإشراف عليه.

#### دال - الطلبات الجديدة الواردة

٦٦- وردت من منطقة أفريقيا الطلبات الوطنية التالية للحصول على التعاون التقني:

غينيا الاستوائية - طلب لإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات - المساعدة في ميدان التعاون التقني؛

غينيا - بيساو - طلب للحصول على مساعدة تقنية لبناء السلام؛

غينيا - طلب لتعزيز حقوق الإنسان؛

ليبيريا - طلب للحصول على مساعدة تقنية بشأن هياكل وآليات حقوق الإنسان.

٦٧- وورد من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الطلب الوطني التالي للحصول على التعاون التقني:

غيانا - طلب للحصول على التعاون التقني بشأن التزامات الإبلاغ.

٦٨- وورد من منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة الطلب الوطني التالي للحصول على التعاون التقني:

أوزبكستان - طلب لتعزيز حقوق الإنسان.

### الحواشي

- (١) سلسلة التدريب الفني، العدد ٥ (HR/P/PT/5)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.XIV.5.
- (٢) المرجع نفسه، (HR/P/PT/5/Add.1)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.XIV.6.
- (٣) يمكن الحصول على معلومات تفصيلية عن أنشطة التعاون التقني للمفوضية في مجال حقوق الإنسان من موقع المفوضية على شبكة ويب (<http://www.unhchr.ch>)، وفي تقارير الحالة عن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، وتقارير الحالة عن المساهمات في صندوق التبرعات، وتقارير دورات مجلس أمناء صندوق التبرعات؛ ومجموعة صحائف الوقائع الخاصة بالمشاريع، والتقارير الشهرية والفصلية والنصف سنوية عن أشكال الحضور الميداني والتقارير المقدمة بصفة منفصلة عن جميع الحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية وحلقات العمل.
- (٤) جميع المشاريع ممولة من صندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان ما لم تُرد الإشارة إلى غير ذلك. ومساهمات المفوضية المذكورة تتصل بالمشروع بأكمله في حين أن الأنشطة المذكورة تشير فقط إلى عام ١٩٩٩.

المرفق

ميزانية صندوق التبرعات للتعاون التقني

	الإيرادات	حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (أ)	-١
٥ ٠٢٠ ٦٣١	الرصيد الابتدائي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (ب)		
١٤ ٢٤٤ ٣٧٢	مجموع الإيرادات المتلقاة في ١٩٩٩/١٩٩٨		
١٩ ٢٦٥ ٠٠٣	مجموع الإيرادات		
	الالتزامات		-٢
١٣ ٥٥٤ ٨٥٨	مجموع المخصصات الصادرة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩		
٣٢٧ ٣٠٠	مجموع المخصصات الصادرة من ١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩		
١ ٨٠٤ ٦٨١	تكاليف دعم البرنامج البالغة ١٣ في المائة بالاستناد إلى المخصصات الصادرة		
(١٥ ٦٨٦ ٨٣٩)	مجموع الالتزامات		
٣ ٥٧٨ ١٦٤	الرصيد المقدر للأموال (مبلغ إجمالي) المتاح في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩		-٣
١ ٦٦٦ ٣٤٣	الاحتياطي النقدي المتداول المقدر بـ ١٥ في المائة		-٤
١ ٩١١ ٨٢١	المبلغ الصافي المقدر للأموال المتاحة للأنشطة المقبلة (بعد خصم ١٣ في المائة)		-٥
<p>(أ) أعدت هذه الميزانية أمانة صندوق التبرعات للتعاون التقني. ولذلك، لا ينبغي اعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.</p> <p>(ب) لم تُدرج التبرعات المدفوعة مباشرة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.</p>			

-----